اسرائيل: على المحكمة الجنائية الدولية التحقيق في التهجير القسري الذي يتعرض لح الفلسطينيّون في الشيخ جراح، والضربات ضدّ المدنيّين في غزّة

على المحكمة الجنائية الدولية التحقيق فوراً في الإخلاء القسري الذي تتعرض له العائلات الفلسطينية وسكّان حيّ الشيخ جراح وأحياء أخرى في القدس الشرقية، بالإضافة للهجمات العشوائية المفرطة على المدنيين في قطاع غزّة، قالت اللجنة الدولية للحقوقيّين اليوم.

على هذا التحقيق الوصول إلى الحقائق حول أيّة انتهاكات وخيمة للقانون الإنساني الدولي ارتكبت في حيّ الشيخ جرّاح وفي غزّة، مثل الاعتداءات العشوائية المفرطة على المدنيين، والترحيل القسري الذي يتعرض إليه الفلسطينيّون ونقل المستوطنين الاسرائيليين إلى القدس الشرقية المحتلّة، بالإضافة إلى التدمير الواسع للممتلكات والاستيلاء عليها. بعد فتح مكتب ادّعاء محكمة الجنايات الدولية التحقيق، إذا اقتضى الأمر، يجب أن تتم محاكمة المسؤولين الإسرائيليين الّذين ارتكبوا هكذا جرائم لضمان المحاسبة. كما أكدت الدائرة التمهيدية الأولى للمحكمة الجنائية الدولية، فإن الولاية القضائية للمحكمة "تمتدّ وصولاً إلى الأراضي المحتلة من قبل إسرائيل منذ العام 1967، تحديداً غزة والضفة الغربية، مشتملة على القدس الشرقية."

صدرت قرارات الإخلاء بحقّ الفلسطينيّين في الشيخ جراح عن محكمة قضاء القدس بعد إجراءات قانونية أطقتها منظمات استيطان اسرائيلية وفق القانون الاسرائيلي. كان من المخطط له أن تقوم المحكمة الدستورية العليا أن تبتّ بتاريخ 10 أيار/مايو 2021 بالطعون التي قدمتها العائلات الفلسطينية ضدّ قرارات الإخلاء، ولكنها قررت تأجيل جلسة الاستماع بناء على طلب النائب العام الاسرائيلي.

"عمليات الإخلاء في الشيخ جرّاح هي جزء من حملة تشنّها السلطات الاسرائيلية بغية إفراغ القدس الشرقية من سكّانها المدنيّين الفلسطينيّين،" قال سعيد بن عربية، مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في اللجنة الدولية للحقوقيّين.

على المحكمة الجنائية الدولية أيضاً ضمان محاسبة الاعتداءات الخارجة عن القانون التي تستهدف المدنيين والأهداف المدنية، المتصلة بالأعمال العدائية بين اسرائيل والمجموعات الفلسطينية المسلحة في غزة. منذ العام 2007، تفرض اسرائيل إغلاقاً كاملاً غلى غزة، ما أفضى إلى كارثة إنسانية كبرى، وقاد إلى تصعيد كبير بأعمال العنف في الأعوام 2008, 2009, 2012, 2014، حين تمّ قتل وتهجير آلاف الفلسطينيّين. في 10 أيار/مايو 2021، بدأت حماس بإطلاق الصواريخ على اسرائيل بعد اعتداء الأخيرة على الفلسطينيين الذين كانوا يمارسون حقهم بالعبادة في مجمّع مسجد الأقصى بالقدس. رداً على ذلك، استهدفت اسرائيل غزة بعدد من الضربات الجوية، التي قتلت، بحسب تقارير، 24 شخصاً على الأقل، بينهم تعسة أطفال. من الممنوع على كل أطراف النزاع ارتكاب الاعتداءات العشوائية المفرطة، والتي قد ترقى لمستوى جرائم الحرب بحسب نظام روما الأساسي.

"على المحكمة الجنائية الدولية أن تضمن المحاسبة الجنائية لجميع من أمر بهذه الاعتداءات وكلّ من شارك بتنفيذها،" قال بنعربية.

منذ نيسان/أبريل 2021، يتعرض الفلسطينيّون الذين يتظاهرون سلميّاً ضدّ عمليات الإخلاء في الشيخ جرّاح، وهي معركة قانونية عمرها عقود من الزمن، للعنف على يد المستوطنين الاسرائيليين وقوى الأمن الاسرائيلية. سابقاً خلال العام الجاري، أمرت محكمة قضاء القدس بإخلاء عدد من العائلات الفلسطينيّة من الحيّ. بحسب مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، "هناك قضايا إخلاء مرفوعة بحقّ 218 عائلة فلسطينية على الأقل، بينها عائلات في الشيخ جرّاح،" وأن هناك "970 شخصاً، بينهم 424 طفلاً، مهدّدون بالنزوح."

ضمن حملة القمع التي تشنها اسرائيل على الفلسطينيّين، قامت قوى الأمن أيضاً بإطلاق الغاز المسيل للدموع واستخدام أسلحة أخرى أقل إماتةً ضدّ أناس يصلّون في مسجد الأقصى بالقدس، في حملة تزعم أنها عمليات سيطرة على الحشود. بحسب الهلال الأحمر الفلسطيني، أصيب أكثر من 200 متظاهر فلسطيني كنتيجة لاستخدام هكذا أسلحة أقلّ إماتة.

هذا وكانت القوّات الاسرائيلية تمنع تجمعات الفلسطينيّين عند باب العمود في القدس الشرقية خلال ليالي شهر رمضان، حيث من المعتاد أن يجتمع العديد من المسلمين للصلاة والإفطار عند غروب الشمس، واستجابت بالعنف المفرط للمظاهرات التي تلت ذلك.

من الواجب على اسرائيل أن تحترم الحق بالتجمع السلمي وحرية الدين التي يجب أن يحظى بها الفلسطينيّون في القدس الشرقية. إن استخدام اسرائيل للعنف المفرط ضدّ المتظاهرين الفلسطينيّين واعتداءها على المصلّين هو خرق لالتزاماتها أمام قانون حقوق الإنسان الدولي.

"على السلطات الاسرائيلية احترام حقّ الفلسطينيّين بالتظاهر ضدّ عقود من الاحتلال غير الشرعي طويل الأمد وغيره من التصرّفات العدائية، وتحدّيها، وأن تتوقف فوراً عن استخدام العنف المفرط واللجوء إلى القوة بشكل غير قانوني لتفريق المتظاهرين،" قال بن عربية.

للتواصل:

سعيد بن عربية، مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال افريقيا في اللجنة الدولية للحقوقيّين، بريد الكتروني said.benarbia(a)icj.org، هاتف +41-22-979-3817

آسر خطاب، مسؤول البحث والتواصل في برنامج الشرق الأوسط وشمال افريقيا باللجنة الدولية للحقوقيّين، بريد الكتروني: asser.khattab(a)icj.org